

الحكامة والتنمية المحلية: إشكالية المفهوم

د. محمد محمد الأمين الخليل
جامعة وادي الشاطئ / قسم الجغرافيا

مستخلص البحث

بالرجوع إلى مفهوم الحكامة، نجد أنه قد تطور بالموازاة مع تطور مفهوم التنمية، لاسيما لما انتقل محور الاهتمام من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على رأس المال الاجتماعي ثم إلى التنمية الإنسانية. وهكذا فإن الحكامة هي الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية حقيقية مستدامة، على اعتبار أن مسألة التنمية وأهداف الحكامة يعدان المدخل لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي جعل من الحكامة في بعدها التنموي دعامة أساسية لتعزيز اللامركزية وآلية أساسية في النهوض بالدور التنموي للجماعات المحلية في أي بلد.

ولعل من مستلزمات التنمية المحلية في إطار الحكامة الجيدة العمل على تعبئة كل الإمكانيات والموارد والطاقات المتوفرة بمجال محلي معين، بهدف خلق أنشطته الإنتاجية وتطويرها، وتحسين مستوى عيش جميع سكانه، وإحلال اللامركزية بكل مقوماتها محل المركزية في التخطيط والقرار وغيرهما.

وغني عن القول إن رهانات الحكامة الجيدة في إطار علاقتها بالتنمية المحلية، هي الدفع بالديمقراطية المحلية نحو الأمام، وهذه العملية لن تتحقق إلا إذا تم استحضار مؤشرات التنمية المحلية والمتمثلة في الرفع من مستوى التعليم والوعي لدى السكان المحليين وتحسين أوضاعهم الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، بالإضافة إلى تعزيز دولة القانون بمؤسسات مبنية على أسس صلبة، تحفز الفرد على المشاركة في الحياة العامة بكامل الالتزام والمسؤولية.

ولئن كان جعل الجماعة المحلية إطارا جغرافيا قاعديا لإنتاج تنمية محلية مستدامة فإنه يمكن أن يجلب الاستثمار وينعش التشغيل ويحارب التهميش والإقصاء

الاجتماعي ويرسخ الممارسة الديمقراطية و قيم المواطنة البناءة والمشاركة الفعالة لكل مكونات المجتمع المحلي، مع إقرار مبدأ المساواة والمراقبة.

وهكذا فإن الحكامة كأداة لتحقيق التنمية على المستوى المحلي، ارتبطت في الخطاب السياسي والاقتصادي منذ ظهورها كمفهوم جديد بالهيئات المحلية، حيث وجدت في المحلي أرضية ملائمة لتوطيد دعائمها، وحقلا خصبا لتجريب أولوياتها، ورسم خططها التنموية ووضع استراتيجياتها الاقتصادية والاجتماعية.

مقدمة

قد يكون من نافلة القول أن العديد من دول العالم استطاعت أن تجعل من الجماعات المحلية أداة سياسية لإرساء الديمقراطية المحلية القائمة على التمثيل المكثف للسكان ومشاركتهم في تسيير الشأن المحلي، لكن هذه الدول في المقابل لم تتمكن من كسب الرهان في جعل الجماعات المحلية الخلية الأولى في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

وهكذا فإن الأوضاع التي آلت إليها الهيئات الجماعية في تسييرها كانت وراء تبني مفهوم الحكامة كأداة ناجعة لتسهيل التوجهات الإستراتيجية الكبرى في التسيير الجيد للشأن العام المحلي، وذلك في محاولة لتجاوز العوائق والأزمات التي يشهدها تسيير المجال، من خلال العمل على توفير الشروط التنظيمية والبشرية والمالية الضرورية، وكذا توفير المناخ السياسي، والثقافي، والاجتماعي في إطار رؤية شمولية متكاملة للتخطيط والبرمجة، والتنظيم المعن ضمن فلسفة تنموية واضحة الأهداف والمقاصد، فالبلدان التي تبدي اليوم اهتماما متزايدا بمتطلبات الحكامة انطلاقا من قناعتها بأن هذه المقاربة ستسهم في عمل مؤسساتها العمومية والإدارية والتمثيلية بشكل أكثر تناسقا وتلاحما وفعالية، خاصة إذا كانت قد اجتازت المرحلة الانتقالية منذ مدة والتي تتميز ببنى إصلاحات منبثقة عن إرادة داخلية قوية غير بعيدة عن الضغوط الخارجية، كما تتسم باستمرار ماض يتجلى في مستويات عدة من الركود تحت ذريعة الحفاظ على توازنات بلد ما تزال بنياته الاجتماعية هشّة.

لقد أبانت الطرق التقليدية للتسيير عن قصورها في بلوغ أهداف التنمية المنشودة، وهو ما أدى إلى ضرورة إعادة النظر في احتكار السلطة المركزية لتسيير الشأن العام المحلي، والمطالبة بأشكال جديدة للتقنين والتحسيس بالمسؤولية واتخاذ القرار ، إلى جانب إشراك مختلف القوى السياسية والفاعلين المحليين في وضع استراتيجية تنموية مشتركة من أجل العمل معا على إيجاد حلول للمشاكل الناتجة عن أنماط التسيير التقليدية وسلطة الإكراه التي تمارسها المؤسسات العمومية وتحتكرها، حيث يجب الاعتراف هنا بأن أزمة نموذج التنمية المحلية، أكد فشل هذه الطرق في الاستجابة لمختلف حاجيات السكان المحليين.

واعتماد الحكامة اليوم كمرجعية، جاء لمحاربة مختلف أشكال الإهمال و التقصير، ولتدارك مستويات التأخر، وكذا القضاء على الممارسات السيئة من خلال تشخيص الاختلالات، وتحليل جميع القضايا في تشابكها وترابطها، واقتراح الإصلاحات والتغييرات الكفيلة بضمان تنمية اقتصادية واجتماعية مستديمتين، وبناء على ذلك، تتطلب الحكامة الجيدة وضع أدوات وآليات تعاون بين الدولة والسلطات اللامركزية ومختلف الفاعلين المحليين بشكل يسهل طرق التغيير ويشجع الشراكة ويعقلن مسار اتخاذ القرارات.

إشكالية الدراسة:

من هنا فإنه يمكن صياغة الإشكالية المحورية لهذا الموضوع كما يأتي: ما

الدلالات التي تحيل إليها مفاهيم الحكامة والتنمية؟

وللإحاطة بهذه الإشكالية المحورية أمكن صياغة الإشكاليات الفرعية الآتية:

1- ما المقصود بالحكامة في الأدبيات التنموية المعاصرة؟

2- إلى أي دلالة يحيلنا مفهوم التنمية عموما والتنمية المحلية على وجه التحديد؟

3- إلى أي حد تسهم الحكامة الجيدة في تحقيق اللامركزية؟

تلك إذن هي الإشكالات التي ستنم معالجتها من خلال هذا الموضوع

فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من التساؤلات السابقة يمكن أن نتصور فرضيات الدراسة على النحو

الآتي:

1-الحكامة هي شكل من أشكال التنظيم السياسي الذي يضمن تسيير الموارد بشكل يخدم المجتمع.

2-يقصد بالتنمية العملية التي تكفل توزيع الأنشطة والخدمات بشكل متكافئ على مستوى المجال بما يخدم المصالح العامة لسكان ذلك المجال.

3-أن الحكامة بوصفها شكل من أشكال التنظيم السياسي والاقتصادي فإنه يترجم مشاركة جميع الفاعلين في هذين المجالين ومن ثم تنازل السلطة المركزية عن جزء من صلاحياتها لهؤلاء الفاعلين لممارسة مهامهم وفق القانون.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

1-إزالة اللبس الحاصل على مستوى مفهوم الحكامة.

2-توضيح الملامبات المتعلقة بالتنمية كمفهوم و الذي يبدو أنه مازال عصياً على التداول في الأوساط الأكاديمية.

3-تبيان مدى التكامل بين الحكامة والتنمية المحلية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية:

1-إضافة موضوع جديد ينير للباحثين في هذا الحقل المعرفي الطريق لتعميق البحث فيه.

2-إطلاع الباحثين المهتمين بهذا المجال على الاختلافات بين الباحثين عند مقاربتهم لهذه الموضوعات ومن ثم المفاضلة بين هذه الآراء والخروج بالرأي المناسب.

المنهج المتبع في هذه الدراسة:

لكل مجال معرفي منهجه الخاص به ولما كانت أن هذه الدراسة هي عبارة عن مقاربات لبعض المفاهيم فإنها اتبعت المنهج الوصفي التحليلي.

مفهوم الحكامة: مقارباتها الدلالية

قد لا تكون للعديد من المفاهيم ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس المعنى نفسه أو الدلالات نفسها التي تعكسها اللغة الفرنسية أو الإنجليزية، ويعد مفهوم الحكامة من أكثر هذه المفاهيم التي تمثل هذا النوع من المفارقات، حيث تمت ترجمة La Gouvernance من الفرنسية إلى العربية بالعديد من الكلمات من قبيل "الحكامة"، "إدارة الحكم"، "الحكمانية"، "الإدارة المجتمعية"، "الحكم"، "الحكم الصالح"، "الحكم الرشيد أو الراشد" (1)، ولعل أخذنا لمصطلح الحكامة هنا هو تقليد لأغلب التوجهات الأكاديمية التي تتبنى توظيف هذا المصطلح في كتاباتها.

ويعد مفهوم الحكامة من أكثر المفاهيم التي عرفت تطورات مهمة قادت إلى جعل محاولة مقارنته يعد الشغل الأساسي لدى العديد من الحقول المعرفية؛ لذلك فالقراءة الإبستمولوجية لهذا المفهوم تستدعي تتبع السياق العالمي الذي ظهر فيه. فتاريخيا ظهر مفهوم الحكامة بفرنسا خلال القرن الثاني عشر كمرادف لفن أو طريقة الحكم، حيث اتخذ حينها معنى تقنيا محضا. أما في بريطانيا فقد اعتمد المؤرخون الإنجليز على مصطلح الحكامة كإحدى الخصائص المميزة للسلطة الفيودالية من خلال آليات تنظيمها (2).

وغني عن القول إن هذا المفهوم لم يتم تداوله إلا في أواخر القرن التاسع عشر مع ظهور المقالة الصناعية (3)، نظرا للحاجة إلى حفظ التوازن الاقتصادي باتباع نهج المراقبة على المستوى الصناعي. ثم ظهر من جديد في الخمسينيات من القرن الماضي بطرحه من طرف البنك الدولي (4) الذي أكد عليه بقوة سنة 1989 في إطار بحثه عن إمكانيات تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في الدول النامية

وخصوصا الدول الإفريقية، ليتم الربط بين تأهيل الإدارة الحكومية والنمو الاقتصادي(5).

وعليه فإن الآليات الحكومية للسياسات الاقتصادية لا يمكن أن تتبلور بشكل فعال إلا في ظل مناخ من العدالة والمساواة بين جميع الأفراد. ولعل غموض مفهوم الحكامة ساعد البنك الدولي في الاختفاء ورائه لطرح العديد من القضايا مثل الديمقراطية المحلية، وإصلاح الإدارة والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان، لذلك وجدت الدولة المخاطبة نفسها مجبرة على التقيد بتوصيات البنك الدولي لبولوج الحكامة (6). ومع بداية التسعينيات أصبح التركيز على الأبعاد الديمقراطية للمفهوم من حيث تدعيم المشاركة السياسية وتفعيل دور المجتمع المدني .

ومن هذا المنطلق تم ربط مفهوم الحكامة بإدارة شؤون الدولة والمجتمع؛ ليتجاوز إلى ما هو أبعد من الإدارة العامة والأدوات والعلاقات والأساليب المتعلقة بالحكم ليشمل مجموعة العلاقات بين الحكومة والمواطنين سواء كأفراد أو كمنظومة من المؤسسات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

مما سبق يظهر أن مفهوم الحكامة يتطور بشكل سريع، وربما جاز لنا القول أنه من أكثر المفاهيم حريائية (إن صح هذا التعبير)، حيث يستعمل المفهوم اليوم في العديد من المجالات كالحكامة الشمولية؛ الحكامة الاجتماعية؛ حكامة المقاولات؛ الحكامة البرلمانية، الحكامة الأمنية...، و من ثم فقد أخذ هذا المفهوم دلالات مختلفة حسب هذا التعدد، ثم حسب طبيعة المؤسسات التي أنتجته أو قاربه .

فمفهوم الحكامة ظهر في البداية داخل المقولة والقطاع الخاص ، كنتيجة للرغبة في معالجة مشكلة مشاركة الإسهام في المراقبة واتخاذ بعض القرارات الحاسمة بالنسبة لهم، إلى أن تم استجلابه إلى القطاع العام، وذلك بعد أن أثبتت كل تجارب الدول الغربية عجزها عن الاستمرار، نتيجة للأزمات الاجتماعية والاقتصادية المتكررة وكذا تجارب الدول النامية في فشل سياساتها التنموية المتعاقبة، وبالتالي ظهور الحاجة بالنسبة لكل من الدول المتقدمة والنامية للحكامة كوسيلة من شأنها معالجة

الاختلالات السابقة، بما تتيحه من مقارنة مرنة لإحتواء جميع الفاعلين ضمن عملية تشاركية في التسيير العام لشؤون المجتمع بهدف تحقيق تنمية مستدامة في عالم يزداد تعقيدا(7).

وفي السياق ذاته وجدت المنظمات الدولية نفسها مجبرة على تبني المفهوم و الترويج له ضمن أدبياتها، كمحاولة لتعميمه وجعله إيديولوجيا يجب تبنيها في الإتجاه التنموي الشامل.

وبذلك فقد تم تعريف الحكامة في مرحلة أولى من قبل البنك الدولي بأنها: «الحالة التي من خلالها تتم إدارة الموارد الاقتصادية، والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية»(8).

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد حشد عددا من الخبراء الدوليين ، لمناقشة مضامين الحكامة على مدار فترات متتالية، وقد خلص هؤلاء إلى أن الحكامة هي: «ممارسة السلطات الاقتصادية، والسياسية، والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته»(9).

وفي مرحلة أخرى عرّفَت الحكامة بأنها: «التقاليد و المؤسسات والعمليات التي تُقرر كيفية ممارسة السلطة وكيفية سماع صوت المواطنين وكيفية صنع القرارات في قضايا ذات اهتمام عام»(10).

ويؤكد التقرير المتعلق بالتنمية الإنسانية العربية على أن الحكامة أو الحكم الصالح حسب التقرير، هو «الحكم الذي يعزز و يدعم رفاهية الإنسان و يقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحررياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا»(11).

فالحكامة من خلال التعاريف السابقة، هي دعامة ومدخل أساسي للوصول إلى حالة التنمية البشرية المستدامة ، وتتأسس على إلزامية إزالة الحدود بين الفاعلين في المجال والقيمين على أمره، و يتمثل هؤلاء الفاعلون في:

أ-الدولة: تمثل الدولة أداة للضبط والتخطيط المجالي، وهي بذلك أهم فاعل في المجال لما لها من صلة بالعديد من القرارات والتدخلات التي تؤدي إلى التحولات المجالية الكبرى على كل المستويات، وهي بذلك الصانع الأول للقرار والمشرع للقوانين والمؤسسات التي تمكن أفراد المجتمع من الاستفادة من مخرجات التهيئة(12).

ب-الهيئات اللامركزية: الفاعل الرئيسي على المستوى المحلي في قيادة قاطرة التنمية.

ج-القطاع الخاص: المسؤول الأول عن فعل النمو بمؤشراته الاقتصادية.

د-المجتمع المدني والسياسي: المتمثل في الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية التي تعد ميدانا للممارسة والاستخلاف والمشاركة وفق استراتيجية اجتماعية واضحة الأهداف.

فالحكامة إذن ،هي دعوة صريحة إلى تجاوز حالة اللاتوازن الناتجة عن أحادية صنع القرار دون مراعاة المنطق العلمي المؤسس على عناصر المشاركة في مختلف مراحل إعداد المشروع من التشخيص والبرمجة إلى التنفيذ والتقييم، ثم المحاسبة المستمرة التي تمتاز بالشفافية.

ومن أجل أن تقوم حكامه رشيدة، لا بد من استحضار مجموعة من الشروط أهمها:

1- إقرار مخطط استراتيجي واضح المعالم، يشمل برامج مدروسة ومحددة في كل

الميادين.

2- وجود هياكل: إن كل البرامج التنموية تنتهي بالفشل مالم تواكبها هياكل

مناسبة، ويقصد هنا بالهياكل تأهيل العنصر البشري في كافة المجالات لتكون لديه الرؤية الشمولية.

3- وجود منظومة إعلام وتواصل، بمعنى التوفر على بنك للمعلومات يمكن من

المساعدة على اتخاذ القرارات بكيفية عقلانية وشمولية.

4- التقييم المستمر للأخطاء، إذ أن كل عمل اقتصادي أو اجتماعي أو مؤسستي

يجب أن يخضع للتقييم و المراقبة الداخلية باستمرار، لأن ذلك من شأنه تجنب المجتمع والدولة العديد من الخسائر الناتجة عن الحوادث الفجائية ، كما من شأنه

حماية المال العام من سوء التسيير نتيجة خضوع تسييره لمراقبة دائمة من طرف المجتمع(13).

أما معايير الحكامة فهي تختلف حسب رؤية المنظمات الدولية لها، فعلى سبيل المثال تتحدد معايير الحكامة من وجهة نظر البنك الدولي بالنسبة لشمال إفريقيا مثلا فيما يلي:

*-المحاسبة

*-ضمان الاستقرار السياسي

*-فاعلية الحكومة

*-نوعية تنظيم الاقتصاد

*-حكم القانون

*-التحكم في الفساد(14).

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيحدد معايير الحكامة كما يأتي:

*-المشاركة السياسية: ويقصد بها حق الرجل والمرأة في الترشح للاستحقاقات والتصويت وإبداء الرأي بصورة ديمقراطية في كل القرارات المتخذة وفي السياسات والبرامج التي تهم قضايا الوطن.

*-حكم القانون: الذي هو أسمى تعبير عن إرادة المواطنين و على الجميع الخضوع له دون استثناء؛ لأنه المرجعية التي يحتكم إليها الجميع، وعليه أن يقرر مبدأ استقلال القضاء ، وحرية التعبير، وإبداء الرأي.

*-الشفافية:تعني انسياب المعلومات الدقيقة في وقتها، مع إفساح المجال أمام الجميع للاطلاع عليها الأمر الذي يساعد على اتخاذ القرارات السليمة.

*-حسن الاستجابة:ويقصد به استجابة الأجهزة الإدارية والمؤسساتية لتلبية حاجات المواطنين وتفعيل الإمكانيات لخدمة الجميع.

*-التوافق:وهو القدرة على التوفيق بين المصالح المتضاربة، بغية الوصول إلى إجماع حول المصالح العامة المشتركة.

*-المساواة:وتهدف إلى إعطاء الفرصة لجميع الناس بصرف النظر عن جنسهم في الحصول على الفرص المتساوية لتولى المناصب وتحمل الأعباء، وبالتالي الوصول إلى تحسين أوضاعهم الاقتصادية و الاجتماعية.

*-الفاعلية:وتعني التوفر على العزيمة والقدرة على تنفيذ المشاريع التي تلبى حاجيات المواطنين. وتفعيل الإمكانيات لخدمة المجتمع بكامله.

*-الرؤية الإستراتيجية: وهي الرؤية المبنية على معلومات ومعطيات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مستنبطة من الواقع، تهدف إلى تحسين أوضاع السكان وتوعية المجتمع كله (15).

وعليه فإن هذه المعايير منسجمة بطريقة أو بأخرى مع قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، حيث تهدف في الوقت ذاته إلى تحقيق واستمرار حالة من الشرعية في المجتمع من خلال إقرار كل من الشفافية والمساءلة وحكم القانون، مع تعزيز المشاركة الديمقراطية وحقوق الإنسان وذلك من أجل بلوغ مستوى معيشي أفضل لكافة أفراد المجتمع على اختلاف فئاته وثقافته.

وهنا يجدر التنبيه إلى أن بعض الكتابات توظف مفهوم الحكامة الجيدة مقابل الحكامة الفاسدة أو السيئة، مع العلم أن مصطلح الحكامة الجيدة تم تبنيه في القطاع العام كوسيلة لمحاربة الفساد و اقتلعه من جذوره، حيث هناك من يشبه هذا الأخير بوحش متعدد الرؤوس، يتسلل إلى كل جزء من النسيج الاجتماعي ويضعف الجسد السياسي، معرضا بذلك آفاق النمو الاقتصادي للخطر(16).

خلاصة القول إن الحكامة هي نقيض للفساد لما تحمله من مفاهيم كبرى: كالمسؤولية، الشفافية، دولة القانون، المشاركة والعدالة وهي مفاهيم شبه غائبة في النظم الفاسدة.

- التنمية المحلية:المفهوم والدلالات

يعد موضوع التنمية من الموضوعات التي تشغلت بال الحكومات على مر العصور نظرا لما لها من أثر عميق على أحوال الشعوب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وإن كان لم يتم تداوله إلا مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ، إلا على سبيل الاستثناء، حيث غالبا ما كان يستعمل مصطلحي التقدم المادي أو التقدم الاقتصادي. وقد استخدم المفهوم أول الأمر في علم الاقتصاد للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغييرات في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد ، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائدات ذلك الاستغلال.

هذه الملاحظات تقودنا إلى القول إن التنمية كمفهوم أصبح محورا مشتركا بين كل العلوم الإنسانية وتطبيقاتها: تنمية اقتصادية، تنمية اجتماعية .تنمية ترابيةولم يكن هذا الأمر مستغربا بقدر ما أظهر حاجة ملحة للبحث في مفهوم التنمية ودلالاتها ضمن سياق علمي رصين.

إن التنمية لم تقتصر على جانب معين، بل تحاول أن تجمع بين مختلف جوانب الحياة في شكلها العمومي (تنمية بشرية ، تنمية مستديمة ، تنمية ترابية...).

فالتنمية البشرية مثلا تعني «عملية تنموية تهدف إلى توسع إمكانيات الفرد وذلك بتحقيق غايات أربع:الزيادة في أمد الحياة في ظروف صحية جيدة ،التعليم واكتساب الموارد اللازمة للتمتع بمستوي معيشي مناسب ،والتمتع بالحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ضمان حقوق الانسان»(17).

أما التنمية المستديمة (المستدامة) فتعني«عملية التوزيع العادل للثروات وتحسين الخدمات وترسيخ مناخ الحريات والحقوق وذلك في توازن تام مع تطوير البنيات والتجهيزات دون إضرار بالمعطيات والموارد الطبيعية والبيئة».وعلى هذا الأساس فإنها

موجهة لخدمة المجتمع المحلي دون إهمال حاجيات وحقوق الأجيال القادمة وهو ما يعطيها طابع الاستدامة.

وتدل التنمية الترابية على عملية تحول شامل في بنية المجال، وقد شاع هذا المفهوم ليغدو من المسلمات الأساسية في السياسات الحكومية والمنظمات الدولية والإقليمية وإن كان الجدل حوله لم يهدأ في الأوساط الأكاديمية والمعنيين بتطبيق النظريات التنموية، بالرغم من أن التنمية الترابية تتعلق بتنمية مجال ترابي محدود (محلي)، فالتراب كمفهوم يعني المجال الترابي الأقرب للسكان أو الإطار الجغرافي الأصغر الذي تعيش فيه جماعة وهو بالتالي مفهوم جغرافي وقانوني واجتماعي وثقافي واقتصادي، وهذا المجال قد يكون الوحدات المجالية الناتجة عن التقطيع الإداري مثل الجماعات المحلية والدوائر والمقاطعات، وأهو عبارة عن المجال المعيش المرتبط بالهوية الجماعية للسكان (القبيلة، العشيرة...).

وتعرف التنمية الترابية كذلك بأنها: «مسلسل طويل يهدف إلى الرفع من المستوى المعيشي للسكان في مجال معين عبر تنويع وتطوير الأنشطة الاقتصادية بواسطة تفعيل وتنسيق موارد هذا المجال الترابي وطاقاته، وبالتالي فهي عملية تحدث تحولات كبيرة على السكان والمجال على السواء». وهكذا فهي عملية دمج للأنشطة والخدمات داخل المجال الترابي وتمكين السكان من الاستفادة منها. ويعرفها جان برينو بأنها: «ثورة فكرية يتم من خلالها إشراك العناصر الاجتماعية والسياسية في تحليل الاقتصاد وهي تنمية تفرض قطيعة مع المنطق الوظيفي التقليدي للاقتصاد وتقتصر الأخذ بالرؤية الترابية» (18).

وقد تطور مفهوم التنمية ومجاله كثيرا خلال العقود الأخيرة، وهكذا ظهرت إلى جانب مصطلح التنمية الاقتصادية عدة مسميات كالتنمية الاجتماعية، التنمية البشرية و المستدامة والتنمية الإنسانية. كما عرف الخطاب التنموي ظهور عدة مفاهيم تعنى بتحديد نطاق التنمية من قبيل التنمية الوطنية، التنمية الجهوية والتنمية المحلية ، التي تهدف إلى حصر مجال التنمية أو نطاقها في حدود ومجالات ترابية أصغر .

فمنذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ونظرا للتحويلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تصدرت مسألة التنمية المحلية الاهتمام كقضية مركزية خاصة بالنسبة للدول النامية، وقد جاء ذلك كرد فعل على الممارسات الفوقية لتهيئة التراب الوطني المرتكزة على النظريات القطاعية لكل مصلحة، حيث تقترح التركيز على إحساس السكان بالانتماء إلى مكان عيشهم والاهتمام بتطلعاتهم ودفعهم إلى القيام بمبادرات في جميع الميادين التي من شأنها أن تساهم في ضمان تنمية سوسي واقتصادية متناسقة(19).

وإذا كانت فترتي الستينيات والسبعينيات تميزت بهاجس الانخراط في استراتيجيات التنمية، فإنه منذ الثمانينيات أصبحت الأضواء تسلط على التنمية المحلية من طرف الباحثين، وبدأت تنصدر اهتمامات المسؤولين نظرا للفوارق المجالية العميقة خاصة بين المركز والهامش، ذلك أن التنمية لا تتحقق إلا بالنسبة للجماعات التي تتوفر على مؤهلات وقادرة على استقطاب المشاريع الإنمائية، وحيث تكون فرص الاستثمار والريح أسرع.

ودائما في سياق الوقوف على دلالات المفهوم أو تعاريفه ، نجده يتضمن العديد من التعاريف، يأتي في مقدمتها التعريف الذي جاء به تقرير التنمية البشرية لسنة 2003، والذي عرفها بأنها: «إنجاز عمليات كمية أو نوعية هادفة إلى تحسين مستديم للظروف المعيشية لسكان مقيمين في مجال محدد على الأصعدة المؤسساتية أو الجغرافية أو الثقافية»(20).

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيعرف التنمية المحلية بأنها: «ثمره إنجاز يهدف إلى تحسين ظروف عيش السكان القاطنين في فضاء معين، وذلك بكيفية مستدامة على المستويات المؤسساتية أو الجغرافية أو الثقافية».

في حين يعرف كسافيي غريف التنمية المحلية بأنها: «عملية تنويع وإغناء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مجال ترابي معين، من خلال تعبئة وتنسيق مواردها وطاقتها»(21).

انطلاقا مما سبق، يمكن القول بأن التنمية المحلية هي عملية مركبة تهدف إلى الرفع من المستوى المعيشي للسكان في مجال ترابي معين، وذلك عبر تنويع وتطوير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بواسطة تفعيل وتنسيق موارد وطاقت هذا المجال الترابي ، وبهذا فهي عملية ليست عفوية بل منظمة ومخططة ، تهدف إلى الانتقال من وضع إلى وضع أحسن من سابقه، ولتدقيق هذا المفهوم أكثر لابد من استحضار ثلاثة جوانب أساسية:

- 1- الجانب المؤسسي: ويهتم بطبيعة التنظيم الإداري والسياسي للبلد.
 - 2- جانب الإمكانيات والمؤهلات: سواء منها الطبيعية أو كل ما يتعلق بالخصائص والموارد الجغرافية والاقتصادية لجماعة محلية معينة على اعتبار أن هذه المعطيات هي التي تعطي للجماعات شخصيتها، وعلى أساسها يمكن التمييز بين جماعة ريفية وأخرى حضرية.
 - 3- الجانب التاريخي: و يتعلق بالعناصر المشتركة لجماعة محلية معينة كالتقاليد، الأعراف، الثقافة والهوية الاجتماعية.
- ونظرا للتمايز الحاصل في إمكانيات الجماعات المحلية فقد أجمع الباحثون على التمييز بين ثلاثة أنواع من التنمية المحلية، وهي:
- أ- التنمية المحلية الداخلية: وهي التي تهدف إلى استغلال كل الموارد الذاتية الممكنة وتعبئتها من أجل تحقيق تنمية ذاتية.
 - ب- التنمية المحلية القائمة على التضامن: نظرا للفتاوت الحاصل بين الجماعات المحلية من حيث المؤهلات، فإن هذا النوع من التنمية المحلية ينطلق من تصور مفاده أن عملية الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي لا تتم إلا عبر مقارنة تشاركية كمدخل ضروري للتفاعل والاندماج بين الجماعات المتجاورة.
 - ج- التنمية المحلية المندمجة: تتوخى تجاوز الرؤية التقليدية للتنمية التي اختزلت العنصر البشري كوحدة إحصائية وظل هاجسها هو البعد الاقتصادي . وهذه المقاربة تعيد الاعتبار للموارد البشرية لأنه لا تنمية بدون تنمية اجتماعية ، كما أنها

تتميز بكونها ترمي إلى تلبية الحاجات الإنسانية واستغلالها بشكل يضمن للأجيال اللاحقة حقها في التمتع بهذه الحاجات(22).

ومما لا شك فيه أن تحقيق التنمية المحلية في سياقها العام يستدعي توفر شروط معينة يمكن إجمالها فيما يلي:

*-وجود هيئات محلية فعالة تتقاسم الاختصاصات التنموية مع الدولة، أي وجود سلطة محلية مستقلة الاختصاص عن الدولة ومزودة بالإمكانات القانونية والبشرية والمالية الكافية.

*-وجود مصالح ومتطلبات للسكان المحليين.

*-اعتماد المقاربة المندمجة باعتبارها آلية تسمح بتعدد الفاعلين وتدخلهم وفقا للتشخيص المندمج لاحتياجات السكان المحليين(23).

و انطلاقا من ذلك، يمكن القول أنه من أجل كسب رهان التنمية المحلية وتحقيق شروطها، لا بد من تكامل جهود مختلف الفاعلين المحليين الرسميين وغير الرسميين، وذلك باعتبار التنمية المحلية، هي عملية متكاملة لا تتم بواسطة تدخل فاعل محلي دون آخر، وإنما تتم بواسطة سياسات متكاملة ومندمجة، تأخذ بعين الاعتبار المحيط والاعتبارات السياسية الاقتصادية والإختلالات المجالية، وذلك في إطار من التكامل والتشارك بين مختلف هؤلاء المتدخلين. فالهدف من التنمية المحلية هو العمل على تحسين الأحوال الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للجماعات المحلية، عن طريق العمليات التي توحد بين جهود السكان و الجماعات المحلية وجهود السلطات الإدارية في إطار التعاون والتكامل، من أجل حياة أفضل للمواطنين.

فمنطلق التنمية المحلية إذن، هو تبني مبدأ البناء من الأسفل، وذلك بجعل تنمية الجماعات المحلية نقطة الانطلاق الأساسية لتنمية بشرية مستدامة.

- 1-زهير عبد الكريم الكايد, الحكمانية - قضايا وتطبيقات,المنظمة العربية للتنمية الإدارية,عمان,2015,ص8
- 2-برنار كاسين, شرك الحكامة,جريدة لوموند ديبلوماتيك (العالم السياسي),العدد 5676 يونيو,2014,ص28.
- 3-محمد بركات,الحكامة:التسيير العمومي,مطبعة المعارف الجديدة,الرباط,2013,ص14
- 4-زين الدين محمد,الحكامة:مقاربة إستمولوجية في المفهوم والسياق,مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد,عدد 8, 2017, ص 5 .
- 5-محمد غربي,مفهوم الحكم الصالح بين مثالية الخطاب الدولي وإكراهات الدولة في الجنوب,منشورات المجلة المغربية للتدقيق والتنمية,سلسلة التدبير الإستراتيجي,عدد5, 2018,ص10
- 6-يوسف الخزاعي,الحكامة المحلية ورهان التنمية القروية :مقاربة سوسي وسياسية لصناعة القرار المحلي, مراكش, 2018, ص27.
- 7-عبد الرحمن الماضي,حكمة المجتمع المدني-"العمل الجمعي نموذجاً",مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد,عدد9, 2017,ص30.
- 8-البنك الدولي,الحكامة والتنمية,منشورات البنك الدولي,واشنطن,الوثيقة رقم D.C2,1992,ص1
- 9-الأمم المتحدة, الحكامة و التنمية البشرية المستدامة,برنامج الأمم المتحدة الإنمائي,1999,ص19
- 10-المرجع نفسه,ص3
- 11-صلاح الدين كريلان,الميثاق الجماعي الجديد:النظرية والتطبيق-اجهزة الجماعة والسلطة المحلية-الجماعة والتنمية,ط1,مطابع فيديبرانت,الرباط,2019,ص107

- 12- محمد أمين الخليل، الحركة السكانية والتنمية الترابية في مدينة انواكشوط، أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المملكة المغربية، 2014، ص338
- 13- زين الدين محمد، الحكامة: مقارنة إبستمولوجية في المفهوم والسياق، مرجع سابق، ص9
- 14- المرجع نفسه، ص10
- 15- زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية-قضايا وتطبيقات، مرجع سابق، ص19
- 16- محمد غربي، مفهوم الحكم الصالح بين مثالية الخطاب الدولي وإكراهات الدولة في الجنوب، مرجع سابق، ص14
- 17- الحبيب دلالة، وجوه الإشكال في جغرافية التنمية، مركز النشر الجامعي، تونس، 2015، ص109
- 18- جان برينو، التنمية الترابية: نظرة جديدة لإقليم كيبك، بحث سوسيوغرافي، المجلد 47، العدد 3، 2018، ص465
- 20- جواد أبوزيد، قراءة في مفهوم التنمية، مجلة الفكر العربي، العدد 12، بيروت، 2016، ص123
- 21- المرجع نفسه، ص201
- 22- عبد الحق الصديقي، مقاربات التنمية المجالية والمحلية، الدار المغربية للنشر، الرباط، 2015، ص47
- 23- منير الحجاجي، التنمية المحلية التشاركية : مقارنة لدور المشاركة في إحداث التنمية، سطات، 2014، ص42